الأقليات في الوطن العربي والمقاربة القانونية لحمايتها

د. علي عبد فتوني(*)

المقدمة:

يعاني الوطن العربي ظاهرة الأقليات التي وصلت إلى مرحلة خطيرة تتهدد أمن عدد من دوله واستقراره، وهذه ظاهرة بلا شك انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات(١). وإن ثراء المنطقة العربية بجماعاتها الثقافية فرض التمييز بينها استناداً إلى معايير شتى، وفي مقدمتها معياري الدين واللغة. وتفاقمت خطورة هذه الظاهرة نتيجة عمليات الفصل والتجزئة، التي مارسها الاستعمار في المجتمعات العربية، واستغلال عدد من الجماعات اللائفية والعرقية والإثنية من خلال منحها امتيازات خاصة، أصبحت بمثابة الحقوق المكتسبة التي تسعى هذه الجماعات إلى الحفاظ عليها(٢). وزاد من حدة المعضلة بعد أن وضعت بعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا السلطنة العثمانية تحت رقابة مشددة، وعملت على تفكيكها، واقتسام ولاياتها، عندئذ برزت مشكلة الأقليات بصورة حادة في المنطقة العربية(٣)، خصوصاً وأن السلطنة العثمانية كانت تميز الطبقة الحاكمة من الطبقة العامة، وتقسم الرعايا على أساس نظام الملل العثماني، الذي اعطى كل طائفة غير إسلامية حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها، وبناء مؤسساتها التربوية والثقافية والاجتماعية الخاصة بها، وإدارة أوضاعها عبر مجلس ملّي لكل منها، دون تدخل مباشر من جانب السلطنة(٤). لكن نظام الملل الذي شكل نموذجاً متطوراً للتعايش بين المذاهب والطوائف، والجماعات الدينية والعرقية، في مرحلة القوة التي امتدت طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، تحول الى عبء

(*) أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية.

(١) جريدة الحرية: تاريخ ١٨تشرين أول ٢٠١٠.

(٢) جريدة الشرق الأسط: تاريخ ١٥ نيسان ٢٠٠٥.

(٣) موربيرجر: العالم العربي اليوم، ترجمة محيي الدين محمد، دار مجلة شعر، بيروت ١٩٦٣، بدون تاريخ. ص٢٢٤.

(٤) جورج لتشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، دوار الكشاف، العراق، بدون تاريخ، ص ٨٠.

عليها في مرحلة الضعف[٥].

لذا يمكن التأكيد أن مسألة الأقليات التي انفجرت في السلطنة في إبان القرن التاسع عشر، كانت بفعل إرهاصات داخلية، تزامنت مع تدخلات أوروبية متزايدة للسيطرة على قرار السلطنة السياسي، والتحكم في قواها البشرية، واستنزاف مواردها الطبيعية[٦].

وجاء القرن العشرون ليستكمل الاستعمار سيطرته السياسية على الوطن العربي برمته، ولتعميق هذة التبعية ربطت الكيانات العربية كل على حدة بالمركز الاستعماري. وبهذا نمت التفاعلات مع المركز واتسعت على حساب تعاونها مع المحيط العربي. وتفاعل الأمر جدلياً مع التنمية المشوهة للاقتصادات العربية، التي استهدفت تلبية حاجات السوق في الدول المستعمرة، وكانت النتيجة مزيداً من التخلف والتبعية الاقتصادية، وتزايد النخب المحلية المستفيدة من واقع التجزئة. ثم شهدت حقبة ما بين الحربين نشاطاً استيطانياً أجنبياً في أكثر من ساحة عربية[٧].

أولاً: دور المستعمر في خلخلة النسيج الاجتماعي:

في أقطار الشمال الإفريقي مضت حركة المستعمرين في خط تصاعدي، وفي فلسطين تضاعفت الهجرة اليهودية التي كانت قد بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وفي العراق تضاعفت أعداد الآشوريين حين هجر إليها أكثر من أربعين ألفاً من منكوبي الأناضول. كما نقل الإنكليز إليها، أي الى العراق الأكراد والآشوريين بأعداد كبيرة من إيران. وفي سوريا لجأت جماعات كردية وأرمنية بمساعدة إنكليزية وفرنسية، وفي لبنان استقدم الفرنسيون لاجئين أرمناً وسرياناً وآشوريين، ومنحوهم الجنسية اللبنانية[٨]. وحاول المستعمرون استغلال الأقليات في تنفيذ مخططاتهم، فأقيمت أربعة كيانات سورية، عصفت بها ثورة الشعب بأكثرية وأقلية. وفي السودان تبادل المبشرون وعملاء الإستخبارات الأدوار، ومحاولات لفصل الجنوب عن الشمال، ثم التحول باتجاه استخدام الجنوب في الضغط على الشمال[٩]. وتحرك الأكراد في العراق منذ العام١٩٢٢، والآشوريون عام ١٩٣٢، بتحريض من فرنسا بسبب الخلاف مع بريطانيا، على تخطيط الحدود العراقية السورية[١٠].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تسارعت وتيرة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية على نحو أخلّ بالتوازنات القائمة، بحيث باتت الامتيازات الموروثة في تناقص تزداد حدته مع الظروف الموضوعية والذاتية المتغيرة باستمرار باتجاه إضعاف الأسس المادية والمعنوية التي جعلت للأقليات العرقية نصيباً من المكاسب يتجاوز بكثير نسبتها في المجتمع، سواء على مستوى النخب الفاعلة والناشطة، أوعلى مستوى الجمهور. وحين تغيرت موازين القوى غدت المكاسب الموروثة عبئاً على طرفي الصراع.

لقد شهدت تلك المرحلة تسارع وتيرة

(٥) جورج لتشوفسكي: المرجع نفسه
(٦) مجلة المستقبل العربي: العدد١١٩، تاريخ ١٩٨٩، ص٥٠.
(٧) مجموعة من الباحثين: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ١٠٨.
(٨) ميشيل عفلق: في سبيل البعث، بغداد، ١٩٨٦، ص ٣٧.
(٩) محمود الدرة: القضية الكبرى، بيروت، دار الطليعة ١٩٦٦، ص ٢٢.
(١٠) ياسين حافظ: في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١، ص ٢٥٠.

المتغيرات التي بدأت قبل نحو قرن من الزمن، الأمر الذي هدد بتصفية مجموعة الحقوق الموروثة[١١].

هذا الواقع استمر، إذ نلاحظ أن المرحلة تشهد نقلة نوعية في مستوى التحديات المتصلة بمشاكل الأقليات في أكثر من قطر عربي.

ففي مجال التحديات الداخلية لم تعد المشكلة الطائفية مجرد ظاهرة دينية مضمونها الاختلاف في الاعتقاد والاجتهاد بين الأمة الواحدة، وإنما تحولت الى معضلة اجتماعية وقومية.

أمام التحديات الخارجية، فقد ارتقى طموح التحالف الدولي الى استغلال مشكلة الأقليات في خلخلة النسيج الاجتماعي العربي، والسعي إلى توظيف المشكلة في الاستراتيجية التي تستهدف الانتقال بالوطن العربي من التجزئة الى التفتيت[١٢].

ونشير الى أن حقائق الجغرافيا العربية لا تقف عند حدود الوطن العربي، وقنوات اتصاله بما حوله، وإنما تمتد الى داخله، ذلك لأن حدود استقرار الأقليات العرقية والطائفية والإثنية لا تنطبق مع الحدود السياسية للأقطار العربية خصوصاً أن غالبية الأقليات لها امتداد استيطاني في أكثر من قطر عربي. فالبربر في المغرب العربي موجودون في كل الشمال الأفريقي، ولم يقتصر تحرك الأكراد في المشرق العربي على العراق، وإنما تحركوا في سوريا أواسط الثلاثينيات. وما بين المغرب والمشرق العربي أكثر من أقلية طائفية عربية لها وجود ملموس، وتحرك بارز في أكثر من مساحة[١٣].

والذين تحدثوا عن دويلات الطوائف والأقليات أعلنوا صراحة برامج تفتيت أقطار المشرق والمغرب العربي، ومخطط التفتيت الذي لم يسقط من الاعتبار بعد، لا يتهدد مقومات الوجود القومي العربي فقط، بل يستهدف الكيان السياسي لعدة أقطار عربية، والذين هم وراء المخطط ينطلقون من تصور أن ما عجزوا عن تحقيقه من خلال التجزئة السياسية للوطن العربي بات ممكناً تنفيذه عن طريق العبث بالنسيج الاجتماعي للأمة.

ثانياً: الأبعاد الجيوسياسية على أمن الدول العربية:

إنّ الحقائق الجغرافية ضمن الأقطار العربية التي تضم أقليات عرقية وطائفية تتمع بوجود ملموس، لذلك فإنّ التصور الشائع داخل كل من هذه الأقطار، المناطق أو النواحي تقتصر على أقلية معينة دون سواها من المواطنين[١٤]. وقد تولد هذا التصور عن نسبة بعض المناطق الجغرافية لبعض الطوائف والأقليات، في حين أن قراءة الخريطة السكانية العربية توضح أنه ليس من منطقة عربية واحدة قاصرة على المنتسبين الى أقلية عرقية وطائفية، وإنما هناك مناطق للأقليات فيها كثافة سكانية نسبية، غير أنها تضم مزيجاً سكانياً للأكثرية، ولأقليات عربية أخرى منه نصيب ملحوظ وبارز. ثم إن التداخل عميق لدرجة أن الأقليات في مناطق وجودها لا تشكل أكثرية ساحقة إلا فيما ندر، وفي مناطق محدودة المساحة، وحيث وجدت مثل هذه المناطق فهي فقيرة الموارد

(١١) مجموعة باحثين: الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠، ص١٦٠.
(١٢) جريدة الحرية: ٢٠ أيلول ٢٠١٠.
(١٣) جريدة الشرق الأوسط: ١٦ كانون الأول ١٩٩٣.
(١٤) المنظمة العربية للثقافة والعلوم: التكامل الثقافي العربي، تونس ١٩٩٥، ص ٢٩.

فقيرة الموارد الاقتصادية، ولا تمتلك المقومات المادية والبشرية اللازمة لإقامة كيان مستقل بذاته، بالإضافة إلى الدولة بأبسط مفهومها[١٥].

وقد أشار تركيب السكان في عدد من الأقطار العربية، إلى وجود أقليات غير عربية عانت أوضاعاً غير مؤاتية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً الأمر الذي ولد عدم الاستقرار السياسي، نتيجة نزوع هذه الأقليات إلى تحدي السلطات المركزية في أقطارها، وهي التي لم تحسن بصفة عامة التعامل مع هذه المشكلة، ما أدى طوال عقود ممتدة من الزمن إلى استنزاف اقتصادي وسياسي هائل لهذه الأقطار، خصوصاً في ظل وجود دول غير عربية عملت على تغذية نوازع الانفصال، لتحقيق انكفاء الأقطار صاحبة تلك المشاكل على ذاتها، إن لم يكن تفكيكها. وفي بعض الأحيان تحققت النتيجة نفسها في أقطار ذات موازين طائفية حساسة، عندما حاولت بعض الفئات تغيير هذه الموازين لمصلحتها، ووجدت القوى الدولية الفرصة السانحة للتدخل أيضاً[١٦]. وقد نتج من تلك الممارسات بروز النزعات الانفصالية لدى الأقليات في بعض المناطق العربية، واستخدامها أساليب العنف لتغيير الأنظمة السياسية القائمة، الأمر الذي أدى إطالة أمد النزاع والحيلولة دون التوصل إلى رؤية مشتركة لطبيعة العلاقة بين الجماعة المسيطرة والأقلية.

وقد لاحظ عدد من المحللين أن ظاهرة الأقليات في المنطقة العربية تتفاقم في الدول التي تتمتع بموقع جعرافي استراتيجي يشكل ملتقى لخطوط المواصلات الدولية سواء في المشرق العربي أم في المغرب العربي. وشكل العامل الجغرافي فضلاً عن العوامل الأخرى، دافعاً للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لتلك الدول تحت مبررات عديدة، منها حق الدفاع عن الأقليات.

ثالثاً: حماية الأقليات في الميثاق العربي لحقوق الانسان:

تمّ إصدار هذا الميثاق بقرار من القمة العربية المنعقدة في تونس بتاريخ ٢٣/٥/ ٢٠٠٤ خلال دورتها السادسة عشرة، تضمّنت ديباجته كفالة حرية الممارسات الدينية للأقليات وحمايتها، إضافة الى المادة ٢٥ التي جاء فيها أنّه: "لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين للأقليات من التمتع بثقافتهم واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها". كما نصت المادة ٣٠ التي جاءت في فحواها أنّه لكل فرد حق حرية الفكر والدين ولا يجوز فرض قيود عليها إلّا وفقاً للتشريع النافذ، وأنّه يحق للأولياء حرية تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً[١٧].

لقد صادق مجلس جامعة الدول العربية على توصيات المحفل المعني بقضايا الأقليات في دورته السادسة الخاصة بضمان حرية الدين والمعتقد للأقليات، وتمثلت هذه التوصيات في:

١ – منع أعمال العنف وحماية أمن الأقليات، حيث أنّ الدول تتحمل مسؤولية حماية

(١٥) جريدة السياسة الكويتية: تاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠١٢.
(١٦) جريدة الإتحاد الإماراتية: تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٩٣.
(١٧) بدرية عقعاق: تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي والوسائل الدولية لحمايتها، دار الفكر والقانون، مصر ٢٠١٣، ص ١٤٩.

أمن الأقليات وأن تتسارع للمصادقة على اتفاقيات منع جريمة الإبادة الجماعية، والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية في الشؤون المتصلة بمنع العنف ضدّ أشخاص منتمين لأقليات دينية[١٨].

٢ – الحوار والتشاور والتبادل بين الأديان بحيث يجب على الدول أن تقوم بإنشاء أو تسيير مؤسسات وطنية وأقليمية ترمي لتعزيز الحوار بين الأديان من أجل بناء مجتمعات متسامحة وتندد بالكراهية والتميز على أساس الدين، كما ينبغي للإجراءات السياسية أن تعزز المشاركة والحوار، وتشجيع استخدام قنوات الاتصال كوسائط الإعلام والفنون والمؤسسات الدولية بهدف تعزيز الحوار بين الأديان[١٩].

رابعاً: حماية الأقليات في الاتفاقيات الدولية:

تمّ التطرّق إلى موضوع الأقليات في اتفاقيات دولية عديدة سواء العامة منها أم المتعلقة بحقوق الانسان أم تلك التي يمثل موضوعها أساساً في الأقليات.

لقد تمّ الحث على احترام الدولة لحقوق الأقليات المتواجدة فيها من خلال المادة ٢٧ من الإعلان العالمي للأقليات، وتمثلت هذه الحقوق في ما يلي:

– حق الأقلية في التمتع بثقافتها الخاصة.

– حق الأقلية في الإعلان عن دينها وممارسته.

– حق الأقلية في استخدام لغتها.

ولتنفيذ هذه الحماية عهد بتشكيل لجنة تعنى بحقوق الإنسان ورقابة الدول حول مدى احترامها لهذه، وفق ثلاثة نظم تمثلت في:

– دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف[٢٠].

– البلاغات والطعون المقدمة من الدول، وتكون في حالة وجود نزاعات، حيث تتدخل اللجنة عن طريق محاولة الحل السلمي اعتماداً على المساعي الحميدة، وان لم تستطع تشكل لجنة التوفيق للوصول لحل نزاع.

– الشكوى المقدمة من الافراد[٢١]

لم يتطرق للأقليات صراحة القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، غير أنّه نصّ على المساواة وعدم التمييز كمبدأين أساسيين، فقد شددت المادة ٢/١ على أنّه: "لا يجوز تعرّض أي أحد للتمييز من قبل الدولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الدين أو غيره من المعتقدات"، إضافة إلى المادة ٣ التي تنص على أنّ "التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة للكرامة البشرية وإنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

الخاتمة:

مما تمّ التطرق إليه نلاحظ أنّ التدخل للنهوض بحقوق الأقليات، أعتبر موضوعاً بالغ الأهمية منذ ظهور تعدد التوجهات الدينية، عن طريق حث الدول على احترامها وفقاً لإبرام معاهدات ملتزمة بذلك، بحيث أنّه في حال الإخلال تطبق عليها جميع الإجراءات الردعية

(١٨) محمد ثامر السعدون: القانون الدولي وحظر التعصب الديني، المركز العربي، قطر، بدون تاريخ، ص ٢٤٧.

(١٩) المرجع نفسه: ص ٢٤٨.

(٢٠) جمعية الدول الأطراف هي الهيئة التشريعية والمشرفة إدارياً على للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تتألف من ممثلي الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه. تم انتخاب الرئيس كوون رئيسًا للجمعية لولاية مدتها ثلاث سنوات في كانون الأول ٢٠١٧.

(٢١) بدرية عقعاق: مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

المتفق عليها في بنود الميثاق الذي صدر عن مجلس جامعة الدول العربية رقم ٦٤٠٥. لذلك يجب التسليم بأنّ الاقليات في الدول العربية جزء مهم ومكوّن رئيس في مجتمعاتها التي يفترض أن تستمد قوتها من تعددها الديني والعرقي واللغوي والثقافي، ويجب أن يكون هذا التنوّع سبباً لإثراء الحياة على مستوياتها جميعها اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبالتالي إغناء قيم المواطنة والتسامح والانفتاح.

لهذا يحتاج الفكر القومي العربي الى التحرر من هاجس عقدة المؤامرة، كي يتمكن من تأكيد الطابع الإنساني للأكثرية التي تنتمي مع الأقلية لدولة حديثة باعتبار الجميع مواطنين متساويين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وتصان كرامة الجميع وحقوقهم الاساسية في دساتير تنظم مجتمعات متمدنة لا فضل فيها لأحد على أحد...